رفض رفع الحصانة عن النواب طنا ودشتي والفضل

المجلس يؤجل اتفاقية صندوق النقد الدولي شهراً

■ عبدالصمد: يجب إعادة النظر في صندوق تعليم البدون ورفع مبلغه من 4 ملايين دينار إلى 40 مليوناً

الصانع مترئساً جانباً آخر من الجلسة

■ خليل عبدالله: المناصب القيادية توزع بالترضية وكأننا نقول: «للمواطنين مالكم حق في الترقيات»

عبدالصمد متحدثاً خلال الجلسة

■ الصانع: لجنة الخبراء تتبع رئيس مجلس الأمة ولا علاقه لها باللجان أو قناعات النواب

■ العدساني: كيف تقول الحكومة إن زيادة علاوة الأولاد تكلف الدولة فيما محطة الزور تكلّف 600 مليون دينار.. ولا تريد التراجع عنها؟

■ دشتي: المجلس مطالب بإعادة منظومة الخدم والحكومة عليها وقف ابتزاز هذه الفئة للأسر الكويتية

العدساني يدلي بدلوه

تكون وقفة لهيئة الخبراء لمعرفة اختصاصاتهم.

يوسف الزلزلة: أول مرة اسمع من لجنة خبراء، خارج اطار اللائحة نريد ان نعرف ماذا يحدث.

يعقوب الصانع: هيئة الخبراء تتبع رئيس المجلس وهو احب ان يكون هيئة لاتخاذ القرار الذي يتفق مع الدستور وليس لها علاقة باللجان، وهي هيئة ملحقة بالرئيس.

علي الراشد: اي مستشار يعين في مجلس الامة من حق النواب ان يستعينوا به، وفي المجلس المبطل الثاني كان عندي مستشاران وكان يحق للنواب أن يطلبوا رأي المستشارين لانهم تابعون للامانة العامة

صالح عاشور: اذا احالة الرسالة لا توجه إلى لجنة الخبراء ويجب ان تحال الى الامانة العامة.

يوسف الزلزلة: يجب ان يكون عمل المجلس منظما وما طرحه الصانع ان الرئيس من حقه ان يعين من يشاء ولكن كل ما نطلبه يحول إلى الهيئة الذي ليس لها صفة.

عدنان عبد الصمد: مجرد استئناس اما الزام المجلس بقرار المستشارين يخضع للائحة، تشكيل اللجنة لمساعدة رئيس المجلس في قراراته.

رياض العدساني: حضور وزير واحد يكفي ولكن اين الاهتمام والحرص لمناقشة القضايا، امس حضروا جميعا حتى رئيس الوزراء للتصويت على تاجيل علاوة الاولاد، الآن وزير وهو محلل ايضا وهو نائب.

وزير النفط علي العمير: الحكومة حضرت باكرا / امس لانها كانت مشغولة مع سمو الامير بسبب زيارة الرئيس التركي «امس» ايضا هناك فعاليات، والحكومة مسؤولية عن النصاب الدستوري والمجلس مشاركنا في هذا الامر لتحقيق النصاب، كان فيه ثلاثة وزراء الاوقاف والشؤون والآن وزير الكهرباء والمالية، ونحن نكرر احترامنا للجلسات وهو مسؤولية مشتركة.

عبد الكريم الكندري: كيف ننتظر الحكومة اذا كان النواب انفسهم لا يحضرون المسالة اكبر انه لا يوجد تقدير لقاعة عبدالله السالم هناك جمهور ينتظر فعاليات المجلس.

عدنان عبد الصمد: حتى جمهور ما فيه.

سعدون حماد: المادة 84 تتكلم عن فقل باب النقاش طبقها.

يعقوب الصانع: هيئة الخبراء تتبع لرئيس المجلس وليس لها اي الزام لما يراه النائب وهم ليس تابعين للامانة العامة.

وانتقل المجلس الى بند الاسئلة

خليل عبدالله: وجهت سؤالا الى وزيرة التنمية السابقة رولا دشتي التساؤل ما هو دور المجلس الاعلى للتخطيط وما هي القرارات التي تم تنفيذها، هل اعضاؤه للوجاهة لما ديوان الخدمة المدنية يتكلمون عن البديل الاستراتيجي وامانة مجلس التخطيط ليس لديه علم يعني ان هناك خللا، نحن في هذا المجلس معنيون في العشوائية في اتخاذ القرار والتخطيط أو بالاحرى لا يوجد تخطيط لاعجب ان كان هذا حال البلد، هل الرؤية المعلنة تحقيق الاهداف المرجوة كيف نعمل اذا كان الجهاز الذي يخطط لا يعرف الرؤية، وتوزيع المناصب وتجديدها يكون وفقا للولاءات؟

يتم نقل شخص من ادارة اخرى ليشيد المنصب الذي كان يطمح فيه موظف مجتهد، ويقول للمسؤول انت والكرسي واحد، ونحن نحدد اين نضعك نحن لسنا لدينا احساس بالمسؤولية للارض والوطن.

عادل الخرافي: سألت وزير الكهرباء عن المهندس صالح المسلم، واستغرب الرد فالمسلم وكيل مساعد بلغ السن القانونية ومازال يوقع الكتب الرسمية الجواب قال انه انتهى عمله في 6/30 ولم يرد الوزير على تخويله بالتوقيع، ونحن تعودنا من الوزير ان تكون الاجابة غير واضحة هل لاننا ما نستاهل هل ان نكون اعضاء هناك شيء «مخشوش».

صالح عاشور: سالت وزير المالية بخصوص صرف نهاية الخدمة لبعض الجهات الاخرى السؤال والرد عليه يؤكد انه لا يوجد سياسة للحكومة، لان هناك تباينا واضحا في موضوع نهاية الخدمة هناك تمييز وعدم مساواة وحالة من الفوضى والتنفيع وبالتالي لا نستطيع الاستمرار في الوضع الحالي، وسؤالنا عن نهاية الخدمة للاطباء والمعلمين والضباط والخطوط الكويتية والنفط وسواهم ليس لهم حق في نهاية الخدمة فهل يجوز ذلك في بلد واحد ودستور واحد البعض ياخذ والبعض لا ياخذ، السؤال وجه لوزير المالية السابق، الرد يقول ان السؤال يختص فيه ديوان الخدمة المدنية والقرارات التي تصدر بناء على توصيات من الديوان وبالتالي ليس من اختصاصي، ولن نقبل باستمرار موضوع نهاية الخدمة لازم توقف في المجلس ونضع له حدا، ووزير المالية ليس اختصاصي رغم اني مسؤول عن مجلس الخدمة لمن اوجه السؤال ما الذي يعلم، يجب ان نبلغ لمن نوجه اسئلتنا، وزير المالة يقول انه ليس المعني اريد جوابا.

الرئيس الصانع: لانحيا اذا الحكومة تبي ترد اولا ، ام نحن في الامانة راح نناقش ذلك بمكتب المجلس.

صالح عاشور: السؤال وجه الى الوزير المعني وهو الذي يقول انه المعني وفقا لتكليف رئيس الوزراء ويقول انه ليس من اختصاصي سؤالي من يحدد هل وزير مجلس الامة ام الامانة نحن نريد جوابا لمن نوجه اسئلتنا.

رياض العدساني: سالت وزير الاعلام عن استاد جابر والاخطاء في الاعمال الانشائية، الكويت في السابق كان النادي العربي العروبة والقادسية الجزيرة ثم تطورت الكويت وانشات الاندية ما بعد عام 65 وحققنا البطولات من كاس الخليج وكاس آسيا ووصولنا إلى كاس العالم والمنشئ نفسها موجودة والكويت لم تتطور، واستاد جابر مشروع من الفساد، ووزارة الشباب سكتت حتى انتهت الكفالة البنكية وبعد ذلك وفي عام 2012 رفعوا لها كتابا للتصليح، وتذكركم بالزام المقاول بضرورة اصلاح اي خلل، والاستاد فيه شرخ بعمودين، واتضح ان الشروخ في 16 عمودا، واستاد صرفت عليه الملايين ولم نقم عليه سوى مباراتين المجلس يقول اننا نحول استاد جابر الى النيابة وقانون المقاول يجبر المقاول على التنفيذ، الامر لا يتوقف على الاستاد هناك جسر جابر ومستشفى جابر ومحطة مشرف، ورئيس الوزراء يجب ان يحاسب لان هذه سياسة عامة، المشاريع تبدأ بسعر وتنتهي باضعاف وكلها أوامر تغييرية.

عدنان عبد الصمد: سالت وزير التربية السابق عن تعليم البدون، نحن كنا نناقش قبل فترة التعليم الالزامية وهناك من صار لهم عقود وبعضهم يستحقون الجنسية وهم محرومون من التعليم، هناك صندوق قيمته 4 ملايين دينار ولكنه لا يكفي مع الميزانية العامة 22 مليار دينار، فيتحمل البدون جزء من المصاريف والبعض ليس لديهم للدفع، المفترض اعادة النظر في الصندوق، نحن نعرف ان وزير التربية له صلاحياته في قبول غير الكويتيين في الجامعة واحد من البدون نسبته 99.25 في المئة لا يقبل وهناك آخرون نسبتهم 75 في المئة لا قبل، خصوصا انهم لا يملكون امكانية دخول الجامعات الخاصة، فلابد من اعادة النظر في صندوق التعليم ورفعه من 4 ملايين إلى 40 مليون وهؤلاء موجودون في الكويت منذ 50 و60 عاما والوزير يقول لا توجد تظلمات، وحتى الضوابط للقبول يجب ان يكون لها معايير، هؤلاء حرموا من الحصول على الجنسية فلا نحرمهم من التعليم.

الرئيس الصانع: ترفع الجلسة للصلاة.

واستانف رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة عند الساعة 12:48 ظهرا وانتقل المجلس لمناقشة تقرير اللجنة الخارجية بخصوص 7 من الاتفاقيات الدولية.

يوسف الزلزلة: ارجو تثبيت ذلك والتصويت على المناقشة.

وزير المالية: ان كان التصويت واحدا فإن مذكرة الكويت بخصوص صندوق النقد الدولي، نرجو سحبه.

علي الراشد: اللجنة غير موافقة على صندوق النقد وبقية الاتفاقيات نمطية فيالبت نصوت على الاتفاقية وتقرير الصندوق الرابع عشر التكميلي هو اللي لا توجد عدم موافقة.

الرئيس: سادمج ثلاثة تصويتات المداولة الاولى والاستئناف والمداولة الثانية.

رياض العدساني: ارجو فصل اتفاقية الاردن لدى اعتراض عليها، تبادل البيانات الشخصية رغم انها اتفاقية للتبادل الجمركي.

الرئيس الغانم: لا استطيع الدمج كل الاتفاقيات ما دام هناك اعتراض.

وجاءت نتيجة التصويت

الحضور	43
موافقة	41
عدم موافقة	2
امتناع	0

وانتقل المجلس للتصويت على المداولة الثانية والاستئناف من المادة 104 بشأن الاتفاقيات وهي اتفاقية مع كاجكستان بخصوص مجلس التعاون الخليجي للتعاون الاقتصادي والتبادل الجمركي مع الاردن واتفاقية برن لحماية المصنفات الادبية والفنية واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية والاتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والعراق.

الحضور	43
موافقة	39
عدم موافقة	4
امتناع	0

موافقة وتحال الاتفاقيات إلى الحكومة.

المقرر علي الراشد: ارجو لما في التقرير الآتي قد يؤدي الى ازمة دستورية وعدم اهتمام حكومي بالدستور والنواب هذه الاتفاقية وقعت قبل ثلاث سنوات صرفت 4 ملايين دينار دون موافقة مجلس الامة تنفذ الاتفاقية قبل موافقة البرلمان والهيئة العامة للاستثمار نحن لسنا بحاجة إلى موافقة المجلس ولا تحمل وزير المالية المسؤولية، وجاءت الحكومة واعتذرت على ماسبق، ورغم ذلك الحكومة مستمرة في التنفيذ ومن ضمن الشروط توظيف الف كويتي رغم انه لم يتوظف فعليا سوى 25 وفي حالة عدم الموافقة نشكل سابقة خطيرة ومخالفة صريحة للمادة «70» من الدستور كان هناك بطء في التنفيذ سابقا ان اتفاقية صندوق النقد الدولي تعد سابقة وارجو من النواب الانتباه لخطورة الامر.

النائب عدنان عبد الصمد: الدستور واضح انه اي اتفاقية تكلف الدولة اي تكاليف مالية يجب ان تصدر بقانون والاخوة بالهيئة العامة للاستثمار يجب ان يحاسبون والاخذ بالهيئة الذي كتب هذا الرد ويجب ان يحاسب فالقضية متصلة بالقانون وحديث الاخ رئيس لجنة الشؤون الخارجية صحيح وهذه فرصة الحكومة ان تتخذ الحيطة والحذر من مثل هذه الخطوات.

وزير المالية انس الصالح:

التصويت على رفع حصانة نبيل الفضل

م	اسم العضو	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد عبدالمحسن المليفي			
2	أحمد عبدالله مطيع			
3	أنس خالد الصالح			
4	جابر المبارك الصباح			
5	جمال حسين العمر			
6	حسين قويعان المطيري		√	
7	حمدان سالم العازمي	√		
8	حمد سيف الهرشاني	√		
9	حمود محمد الحمدان		√	
10	خالد الجراح الصباح			
11	خلف دميثير العنزي	√		
12	خليل ابراهيم الصالح	√		
13	خليل عبدالله ابل		√	
14	راكان يوسف النصف		√	
15	روضان عبدالعزيز الروضان			
16	رياض أحمد العدساني		√	
17	سعد علي الخنفور	√		
18	سعدون حماد العتيبي	√		
19	سعود نشمي الحريجي	√		
20	سلطان جدعان الشمري	√		
21	سلمان حمود الصباح			
22	سيف مطلق العازمي			
23	صالح أحمد عاشور	√		
24	صباح الخالد الصباح			
25	صفاء عبدالرحمن الهاشم			
26	طلال سعد السهلي	√		
27	عادل مساعد الخرافي	√		
28	عبدالحميد عباس دشتي	√		
29	عبدالرحمن صالح الجبران			
30	عبدالعزيز عبداللطيف الابراهيم			
31	عبدالكريم عبدالله الكندري		√	
32	عبدالله ابراهيم التميمي	√		
33	عبدالله محمد الطريجي		√	
34	عبدالله مرزوق العدواني			
35	عبدالمحسن مدعج المدعج			
36	عدنان سيد عبدالصمد			
37	عسكر عويد العنزي	√		
38	علي سعد العبيدي			
39	علي صالح العمير			√
40	علي فهد الراشد			
41	عودة عودة الرويعي			√
42	عيسى احمد الكندري			
43	فيصل سعود الدويسان	√		
44	فيصل فهد الشايع			
45	فيصل محمد الكندري			
46	كامل محمود العوضي	√		
47	ماجد موسى المطيري		√	
48	ماضي محمد الهاجري			
49	مبارك بنيه الخرينج	√		
50	مبارك سالم الحريص			
51	محمد الخالد الصباح			
52	محمد طنا العنزي	√		
53	محمد عبدالله المبارك			
54	محمد مروي الهدية			
55	محمد ناصر الجبري	√		
56	محمد هادي الحويلة			
57	مرزوق علي الغانم			
58	منصور فالح الظفيري	√		
59	نايف محمد العجمي		√	
60	نبيل نوري الفضل			
61	هند صبيح الصبيح		√	
62	ياسر حسن ابل			
63	يعقوب عبدالمحسن الصانع	√		
64	يوسف سيد الزلزلة	√		

حضور	موافق	غير موافق	ممتنع	لم يصوت
(34)	(22)	(12)	(0)	(0)

نقاش وزاري - تيابي